

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 237 - للاحقة - في الاختلاف في تلاف المبيع قبل القبض
أو بعده . (1) مسألة : إذا تلاف المبيع فادعى المشتري
تلافه قبل القبض وادعى البائع تلافه بعده فالقoul
للمشتري لأن زنه منكر لضممان الثمن ومُدَّعٍ ببراءة ذمته
(انظر المادة 8) وتقيل البية بنة من أي أقامها منهُما
فإذا أقام كل منهُما البية بنة ترجح بي بنة الذي يدعي
الهلاك في زمن أسبق فإذا لم يبيّن الزمن ترجح بي بنة
البائع لأن زنه ملزمه للثمن . (2) مسألة : إذا ادعى
البائع أن المشتري استهلك المبيع بعده أن قبضه وقال
المشتري أنه قبض المبيع ولكن البائع استهلكه
فالقoul للبائع وتقيل البية بنة من أي بهما فإذا أقام
الاثنيان البية بنة رجحت بي بنة المشتري . (المادة 295) إذا
قبض المشتري المبيع ثم مات مفلسا قبل أداء الثمن
فليس للبائع استرداد المبيع بل يكون مثل الغرماء .
وكذلك ليس له أن يطالب ببذله فيما إذا تلاف أو باعه
من آخر وكل هَذَا فيما إذا كان الثمن مؤجَّلا وبيعارة
أخرى يباع المبيع ويقسم بدله مع سائر أمواله على
غرمائهم حسب ديونهم لأن البائع يتسليم المبيع إلى
المشتري قد أبطال حق حبسه للمبيع (انظر المادة 281)
(شرح المجمع) خلافاً للشافعي وله أن الثمن أحد
البدلين في البية فإذا تعذر تسليمه ثبت حق البائع
في المبيع كما إذا لم يقبضه المشتري ومات مفلسا (شرح
المجمع) والمُرَاد من المفلس هنا الذي ليس له مال يسد
جميع ديونه سواء أحكّم الحاكم بإفلاسه قيداً أم لم
يحكّم (رد المحتار) . وتوضيح القويود : قيل (بإذن
البائع) وذلك لأن المشتري إذا قبض المبيع بغير إذن
البائع ولم يجز البائع هَذَا القبض ولم يسقط حق حبس

الْمَبِيعِ ثُمَّ مَاتَ الْمُشْتَرِي مُفْلِسًا فَبِمَا أُنْصَحَ هَذَا الْقَبِيضَ حَسَبَ
 الْمَادَّةِ 277 لَيْسَ مُعْتَبَرًا فَلِلْبَائِعِ أَنْ يَسْتَرِدَّ الْمَبِيعَ
 وَيَحْبِسَهُ لاسْتَيْفَاءِ الثَّمَنِ . وَقِيلَ (إِذَا كَانَ الثَّمَنُ مُؤَجَّلاً)
 لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مُعَجَّلاً فَلِلْبَائِعِ أَحَقُّ بِالْمَبِيعِ مِنْ غَيْرِهِ .
 بِالْإِجْمَاعِ (عَيْدُ الْحَلِيمِ) وَالْقِسْمَةُ بَيْنَ الْغُرْمَاءِ وَإِعْطَاءُ
 كُلِّ غَرِيمٍ حِصَّتَهُ مِنْ تَرْكَةِ الْمَدِينِ بِنِسْبَةِ دَيْنِهِ بِأَنْ
 يُضْرَبَ دَيْنُ كُلِّ غَرِيمٍ عَلَى حِدَةٍ فِي مَجْمُوعِ التَّرَكَةِ ثُمَّ يُقْسَمَ
 حَاصِلُ الضَّرْبِ عَلَى مَجْمُوعِ الدُّيُونِ فَحَاصِلُ الْقِسْمَةِ يَكُونُ حِصَّةَ
 الْغُرْمَاءِ . مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ تَرْكَةُ الْمَدِينِ بِعَدِّ تَجْهِيْزِهِ
 تِسْعَةَ دَنَانِيرَ وَيَكُونُ الْمَدِينُ مَدِينًا لَزَيْدٍ بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ
 وَلِعَمْرٍ وَبِخَمْسَةِ فَلَمَّا كَانَ مَجْمُوعُ الدَّيْنِ خَمْسَةَ عَشَرَ
 دِينَارًا يُضْرَبُ دَيْنُ زَيْدٍ الْعَشْرَةَ دَنَانِيرَ فِي مَجْمُوعِ التَّرَكَةِ
 وَهِيَ التَّسْعَةُ الدَّنَانِيرَ وَيُقْسَمُ حَاصِلُ الضَّرْبِ وَهُوَ التَّسْعُونَ
 عَلَى مَجْمُوعِ الدَّيْنِ وَهُوَ الْخَمْسَةُ عَشَرَ فَحَاصِلُ الْقِسْمَةِ وَهُوَ
 سِتَّةٌ يَكُونُ حِصَّةَ زَيْدٍ مِنَ التَّرَكَةِ الْمَذْكُورَةِ وَكَذَلِكَ إِذَا
 ضَرَبَتْ حِصَّةَ عَمْرٍ وَ الْخَمْسَةَ الدَّنَانِيرَ فِي التَّسْعَةِ السَّتِي هِيَ
 مَجْمُوعُ التَّرَكَةِ وَيُقْسَمُ حَاصِلُ الضَّرْبِ عَلَى الْخَمْسَةِ فَالْثَّلَاثَةُ
 السَّتِي تَكُونُ خَارِجَ الْقِسْمَةِ حِصَّةَ عَمْرٍ وَمِنْ التَّرَكَةِ
 الْمَذْكُورَةِ .